الإبقاء على عملية التعبئة العامة لدى وزير الدفاع والمجلس الأعلى للوزارة

الملا: تقدمت ومجموعة من النواب باقتراح لإلغاء قانون الخدمة الوطنية العسكرية

تسبب في مشكلات أكبر تختص بتعطيل توظيف الشباب في القطاعين العام والخاص

بدر الملا

قال النائب د. بدر الملا إنه تقدم وعدد من النواب باقتراح بإلغاء قانون رقم 2015/20 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية.

واضاف الملا عن هذا القانون جاء ليحل مشكلات في القانون السابق الصادر عام 1980 إلا أنه تسبب في مشكلات أكبر تختص بتعطيل توظيف الشباب في القطاعين العام والخاص.

وأوضح أن القانون تسبب أيضا في إحالة عدد كبير من الشباب بلغ عددهم أكثر من 6368 شابا كويتيا للتحقيقات إضافة إلى 6923 تخلفوا عن أداء الخدمة سيتم اتخاذ الإجراءات بحقهم.

وبين الملا إنه وجه أسئلة برلمانية عن قانون رقم 20/2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية بعدما كشف التطبيق العملي عن إشكاليات كبيرة، مبينا ان الاجابة على الأسئلة جاءت صادمة.

وقال الملا ان " هذا القانون قديم صدر في 1980 ثم تم إلغاؤه بسبب المشاكل التي سببها ثم صدر قانون 2015/20 الذي بين في مذكرته الايضاحية أن التطبيق العملي لمرسوم رقم 102 لسنة 1980 بشأن الخدمة الإلزامية الاحتياطية كشف عن وجود صعوبات ومشاكل مما استوجب إعادة النظر فيه حتي يساير مستجدات ومتطلبات المرحلة القادمة".

ولفت إلى أن "ما ذكرته المذكرة الإيضاحية يعني انه يفترض من قانون رقم 2015/20 حل المشاكل التي كانت موجوده في قانون 102/1980 ، لكن بعد فحص هذا القانون وجد أن هناك اشكاليات أكبر وأعمق من المشاكل التي كانت في قانون 102/1980 تضر بشبابنا الكويتي.

وبين الملا أنه وجه أسئلة برلمانية إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بشأن من تمت إحالتهم من الشباب الكويتي ممن خالفوا هذا القانون.

وأشار الملا أن "هذا القانون يخاطب الشباب الكويتي بعد بلوغ السن القانوني ١٨ مما يعني أنه صدر عندما كانت اعمارهم تصل الي عشر او ١١ عاما وكانوا غير مطلعين علي هذا القانون".

ولفت إلى أن العقوبات في القانون تصل إلى السجن ٣ سنوات، معتبرا إياها عقوبات شديده تجاه الشباب الكويتي الذين لم يعلموا عن تفاصيل هذا القانون.

وأوضح الملا أن الإجابة على السؤال البرلماني بينت أن من تخلف عن التسجيل يصل عددهم الي 6368 شابا كويتيا تمت إحالتهم إلى الإدارة العامة للتحقيقات وان عدد المتخلفين عن الالتحاق يصل عددهم إلى 6923 ، وتم أيضا اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

وقال إن هذا يعني أن هناك أكثر من ١٣ ألف شاب كويتي وصمت صحيفة سوابقهم بجريمة لم تنصرف إرادتهم لارتكابها.

ولفت الملا إلى أن الالتزامات المقررة في القانون تم وضعها وهم في أعمار صغيرة لم يكونوا يعلموا بها وتفاجأوا الأن انهم محالون للتحقيقات بجنح دون أن تكون لديهم نوازع أو نوايا إجرامية بهذا الخصوص.

ولفت الملا إلى ان التطبيق العملي لم يتسبب فقط في إحالة الشباب الكويتي إلى التحقيقات، بل هناك عوائق في توظيف وتعيين الشباب في الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وقال إن الجهات الحكومية والقطاع الخاص تشترط قبل التعيين أداء الخدمة العسكرية رغم أن الطاقة الاستيعابية لوزارة الدفاع لا تكفي لاستيعاب أعداد المتقدمين للخدمة مما يضطر لانتظار دوره ويتأخر توظيفه.

وبين أن هناك شبابا كويتيين تخرجوا واستلموا شهاداتهم ولديهم قبول لأداء الخدمة العسكرية إلا أن الطاقة الاستيعابية لوزارة الدفاع لا تكفي لاستيعابهم مما يحرمهم من التوظيف.

وتابع الملا ان المادة 3 من القانون تشترط تقديم شهادة لاداء الخدمة اوالاستثناء منها والاعفاء من أجل التعيين في الوظائف الحكومية وغير الحكومية او منح ترخيص وتكون أولوية التعيين لمن ادى الخدمة، مشيرا إلى أن اعلان التوظيف من الخطوط الكويتية يشترط اداء الخدمة العسكرية .

وأوضح أن القطاع الخاص بدأ يعزف عن قبول توظيف الشباب الكويتي بسبب المادة 33فقرة 1 التي تنص علي انه تحتفظ الجهات الحكومية والغير حكومية بوظيفة وراتب من يستدعي لاداء الخدمة العسكرية، حتي لا يدفع له راتب وهو في الخدمة.

ولفت إلى ان بعض الشباب بدأ يتعرض لمضايقات وإنهاء عقد عمله الوظيفي في القطاع الخاص بسبب انه سيلتحق بالخدمة العسكرية.

وبين الملا أن المادة 40 من القانون تنص على أنه مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن 3سنوات أو إحدى الحالات لكل من ادعى توافر سبب من أسباب تأجيل الخدمة والاستثناء منها او الإعفاء منها دون وجه حق.

وأشار إلى وجود نصوص فضفاضة أيضا في القانون تنص على أنه مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد نص عليها القانون أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل من خالف حكما من أحكام هذا القانون دون أن يبين ما هو الحكم الذي سيخالف هذا القانون

وقال الملا إنه لهذه الأسباب تقدم مع عدد من النواب منهم النائب حمد العبيد بأسئلة برلمانيه نتيجة وجود شكاوى من أولياء الأمور لتحويل أبنائهم للتحقيقات.

وأشار الملا إلى أن النائب حمد العبيد أوضح في سؤال له أنه في جلسة 7 ابريل لعام 2015 أقر مجلس الأمة توصية باستثناء العاملين في القطاع الخاص بهدف تشجيعهم وتخفيف العبء على القطاع الحكومي، لكن هذه التوصية لم تنفذ.

وأوضح الملا أنه لذلك فقد تقدم وعدد من النواب بمقترح لإلغاء هذا القانون وتمكين وزير الدفاع بعد التنسيق مع المجلس الأعلى للدفاع باصدار قرار ينظم التعبئة العامة في حالة الكوارث والحروب .

بالتنسيق مع الجهات الرقابية في "الشؤون" واتحاد الجمعيات

«المرافق العامة»: نقل تبعية الحدائق العامة إلى «التعاونيات»

جانب من اجتماع لجنة المرافق العامة

وافقت لجنة المرافق العامة في اجتماعها أمس على اقتراح النائب داود معرفي بشأن نقل تبعية الحدائق العامة للجمعيات التعاونية.

وقال عضو اللجنة النائب د. محمد المهّان في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة وافقت على المقترح بالتنسيق مع الجهات الرقابية في وزارة الشؤون الاجتماعية واتحاد الجمعيات التعاونية.

وأضاف المهّان أن هذا المقترح سيساهم في منح خدمات متنوعة لأهالي المناطق العامة بشكل عام وأهالي المناطق الجنوبية بشكل خاص، نظراً لما تفتقده هذه المناطق من خدمات.

وذكر أن المقترح يوفر خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة ويمنح لهم مساحات لإقامة مشاريعهم الخاصة بقيمة رمزية دون أن يتكبدوا أموالا طائلة.

وبين أن المقترح يهدف كذلك إلى الاستعانة بخدمات المتقاعدين على حسب التخصص في خدمات الحدائق ويتماشى مع ما تقدمه من مقترح بتعيين المتقاعدين على بند المكافآت في جميع مؤسسات ووزارات الدولة دون المساس براتبه الأساسي.

وثمن المهّان دور وزير الشؤون الاجتماعية الشيخ فراس سعود الصباح لنزوله الميدان بشكل متكرر الفترة الماضية ما ساهم في افتتاح "بوتيك 33" والأسر المنتجة الذي يتسلمون إعانات من وزارة الشؤون والمقاهي الشعبية، معلنا عن افتتاح حديقة الوفرة خلال الفترة القادمة.

واختتم المهان تصريحه بقوله إن اللجنة عقدت اجتماعها بحضور ممثلي وزارة المالية ووزارة الشؤون واتحاد الجمعيات والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

طالب رئيس الوزراء بأن يراجع وزراءه في أسباب الغياب

الزيد: عدم حضور وزير التربية اجتماع «الميزانيات» أمر غير مقبول

أسامة الزيد

طالب مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب أسامة الزيد الوزراء بضرورة حضور اجتماعات اللجان البرلمانية أو من يمثلهم وذلك احتراما لمجلس الأمة والنواب.

وطالب الزيد سمو رئيس مجلس الوزراء أن يقف على هذا الأمر وأن يراجع وزراءه ويقف على أسباب عدم حضورهم للجان البرلمانية.

وقال الزيد إن اجتماع لجنة الميزانيات أمس كان مكتمل الحضور بجميع اعضائها وبجميع قيادات وزارة التربية، معرباً عن أسفه من عدم حضور وزير التربية ووزير التعليم العالي أو من يمثله من مكتبه لينقل آراء اللجنة إليه.

ولفت الزيد إلى أن عدم حضور الوزير يعطي انطباعا بأن هذا الوزير لا يحترم مجلس الأمة مؤكدا أن "هذا أمر لن نقبل به أبدا".

وأضاف ان الاجتماع كان مقررا لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التربية الذي يعتبر أحد أهم الحسابات الختامية كونه يمثل ثاني أكبر ميزانية في الدولة بعد وزارة الصحة بقيمه تصل إلى 2.2 مليار دينار.

وقال الزيد إنه "رغم حضور أركان وزارة التربية بالكامل لكن جميعهم بالتكليف منذ فترة قريبة ولا يعلموا عن طلبات اللجنة من الوزارة التي سبقت توليهم مناصبهم".

وأوضح أنه لجنة الميزانيات في المجلس المبطل كلفت وزارة التربية بتوفير بعض المعلومات والتقارير عن المدارس المؤجرة ورفع الرسوم وبعض التكليفات المتعلقة بوزارتهم، مبينا انه "عندما سألنا القيادات الذين حضروا اليوم "أمس" قالوا لا نعلم شيئا عن هذه التكليفات كوننا جدد في هذه المناصب".

وأكد الزيد أنه كان على وزير التربية ان يعطي انطباعا بسلوكه أنه يحترم مجلس الأمة وإرادة الأمة وممثليها.

وأضاف الزيد متسائلا "ان كنت حاضرا لاجتماع آخر فلماذا تعطي الاجتماع الآخر أهمية اكثر من اجتماعنا اليوم"، مؤكداً أن هذا التصرف من هذا الوزير غير مقبول.

أكد أنه عقد اجتماعات بشكل فردي مع وزير المالية من أجل عدة قوانين تتعلق بهذا الشأن

المويزري: جميع الأمور التي تخص تحسين الظروف المعيشية للمواطنين تسير بشكل سليم

شعيب المويزري

أكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب شعيب المويزري أن كافة الأمور التي تخص تحسين الظروف المعيشية للمواطنين تسير بشكل سليم وعلى الطريق الصحيح، مبينا أن قانون زيادة الحد للمعاشات التقاعدية صدر وتم نشره في الجريدة الرسمية أمس.

وأوضح المويزري في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه عقد اجتماعات عدة بشكل فردي مع وزير المالية فهد الجارالله وبعض الجهات المختصة من أجل القوانين المتعلقة بالقرض الحسن وزيادة علاوة غلاء المعيشة والعلاوة الخاصة بالأولاد.

وأكد أن" الأمور تسير بالطريق الصحيح إلى هذا اليوم مثلما يحتاج الشعب ولتحقيق أول هدف وهو تحسين ظروف المعيشة للمواطنين".

وشدد المويزري على أن تحسين الظروف هو حق للشعب الكويتي لا أحد ينازعهم فيه، مبينا أنه كرئيس للجنة المالية فإن أهم شئ هو تحقيق هذه المطالبات للشعب الكويتي سواء بقانون من مجلس الأمة أو بقرار من مجلس الوزراء فالمهم هو أن تصدر هذه القوانين لتحسين ظروف المواطن المعيشية.

واكد المويزري أنه يجري العمل على ترتيب شرائح المتقاعدين المستفيدين من زيادة الحد الأدنى للمعاشات وأيضا من هم مدرجون في الباب الخامس.

وقال إنه لا يمكن أن يقبل باستمرار معاناة أي مواطن أو مواطنة ولا أن يتعرض أي فئة من فئات الشعب للمعاناة المعيشية.

وأوضح المويزري أنه بعد لقائه القادم مع وزير المالية وبعد الانتهاء من جميع الملاحظات المتعلقة بتحسين ظروف المواطنين الكويتيين، سيتم عقد اجتماع رسمي في اللجنة المالية وبعدها الامور ستسير وفقا لما يريده الشعب الكويتي.

وتمني المويزري "الشفاء العاجل لوالدنا سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد -حفظة الله ورعاه- شفاءً لا يغادر سقما.

العصفور: تقدمت ومجموعة من النواب باقتراحين بقانونين بشأن تنظيم خدمات الرعاية الصحية وإنشاء مركز زراعة الأعضاء

سعود العصفور

أعلن النائب سعود العصفور عن تقدمه ومجموعة من النواب باقتراحين بقانونين بشأن الرعاية الصحية وتطوير القطاع الصحي في الكويت.

وقال العصفور في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه تقدم باقتراح بقانون بشأن تنظيم خدمات الرعاية الصحية مع النواب حمد المدلج وشعيب شعبان وأسامة الزيد وعبدالله فهاد العنزي.

وقال العصفور إن هذا المركز يغطي منطقة مهمة في الرعاية الصحية وهي عمليات زراعة الأعضاء، بقطاع من أهم القطاعات في الدولة، وهو أحد ثالوث الخدمات المهمة للمواطن بعد التعليم والإسكان.

وذكر العصفور أنه تم كذلك تقديم اقتراحاً بقانون بإنشاء المركز الكويتي لزراعة الأعضاء مع النواب حمد المدلج وشعيب شعبان وأسامة الزيد وعبدالله فهاد العنزي.

وأضاف العصفور إن هذا القانون سبق وأن تم تقديمه في نهاية المجلس الماضي للمختصين والمهتمين وأصحاب الشأن للأخذ برأيهم، منوها إلى أنه تم عقد ندوات نقاشية من أجل الوصول إلى أفضل تصور للاقتراح بقانون قبل تقديمه.

وبين أنه كانت هناك آراء مثرية قدمت الكثير لهذا القانون وأثرت في كتابته ليكون هو الشكل الأنسب حتى يكون قانونا متكاملاً يختص المتقاعدين المستفيدين من زيادة الحد الأدنى للمعاشات وأيضا من هم مدرجون في الباب الخامس.

وقال إنه لا يمكن أن يقبل باستمرار معاناة أي مواطن أو مواطنة ولا أن يتعرض أي فئة من فئات الشعب للمعاناة المعيشية.

وأوضح المويزري أنه بعد لقائه القادم مع وزير المالية وبعد الانتهاء من جميع الملاحظات المتعلقة بتحسين ظروف المواطنين الكويتيين، سيتم عقد اجتماع رسمي في اللجنة المالية وبعدها الامور ستسير وفقا لما يريده الشعب الكويتي.

وتمني المويزري "الشفاء العاجل لوالدنا سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد -حفظة الله ورعاه- شفاءً لا يغادر سقما.